

استراتيجية منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية في لبنان (بلورة رؤية اجتماعية تنموية)



الدكتور كامل مهنا

أخصائي في طب الأطفال، أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية
المنسق العام لتجمع الهيئات الأهلية التطوعية العربية
رئيس مؤسسة عامل

المالية الى حدود نصف ترليون دولار (٥٠٠ بليون دولار). وهذا يعني، ومن باب المقارنة، ان نفقات هذا القطاع الطوعي تفوق الناتج القومي الاجمالي لجميع دول العالم باستثناء السبعة الكبار. ولزيادة توضيح الاهمية، نشير كذلك الى ان هذا القطاع الاهلي يقوم بتوليد ٦ ٪ من الناتج القومي الاميركي، و يوفر ١٠,٥ ٪ من مجموع فرص العمل.

نلاحظ كذلك في بلدان العالم الثالث، توسعاً منظوراً في عمل القطاع الطوعي خلال عقدي الثمانينات و التسعينات وزيادة أهمية المنظمات غير الحكومية التي بدأت تمارس نشاطاً ملموساً ومؤثراً في فضاءات كانت أساساً مقتصرة على القطاع الرسمي للدولة. ولاشك بأن مثل هذا التوسع في إطار الحركة قد نشأ في ظل المناخ العام المتوجه نحو الحد من الدور التدخللي والمركزي للدولة وإعطاء أهمية متزايدة للقطاع الخاص والأخذ بإستراتيجية إعادة الهيكلة الإقتصادية وما أفرزته من تبعات على الفئات الإجتماعية المهمشة، مما أدى، بالمنظور النسبي، الى بروز أهمية جديدة للدور الإسهامي للمجتمع المدني ومؤسساته والذي يشكل العمل غير الحكومي جزءاً منه.

وفي لبنان، تحتل الهيئات الاهلية المرتبة الاولى على المستوى العالمي قياساً لعدد السكان من حيث اهمية وحجم القطاع الاهلي فيه. ولقد برز هذا الدور خلال سنوات الحرب العجاف، حيث اضطلعت بتأمين احتياجات المواطنين المباشرة، وساعدت - عبر دورها المميز والطليعي والمتصق بالناس والحامل لهمومهم- مع باقي بني المجتمع المدني في المحافظة على استمرار المجتمع.

- تاريخ الهيئات غير الحكومية في لبنان،

ان تاريخ الهيئات غير الحكومية في لبنان، يرتبط الى حد كبير مع مثيلاتها في الدول الصناعية، أي انه يعود الى اواسط القرن التاسع، ولقد كان طابعها الاساسي خيرياً اجتماعياً، وله علاقة بشكل عام مع المؤسسات الدينية والكنسية، التي انشأت العديد من مؤسسات الرعاية.

وفي ضوء التحولات السياسية والاجتماعية، تطورت المنظمات الطوعية، لا سيما و ان القانون الصادر عام ١٩٠٩ والذي سمح بتأسيس الجمعيات، قد شجع هذه العملية أبان الحكم العثماني وتحت الانتداب الفرنسي وحتى يومنا هذا.

ولقد تلازم نمو المؤسسات الاهلية في لبنان مع تطور التشكيل الاجتماعي في المناطق اللبنانية وعملية الصراع الدائرة فيها و سياسة التمييز بين ابناء الوطن الواحد.



إن المنظمات غير الحكومية الناشطة في لبنان جعلتها التطورات في العقود الأخيرة من العناصر الأساسية في تحقيق التنمية، فما هو مدى تأثيرها في الخطوات الإصلاحية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في لبنان؟

أولاً - تعريف المجتمع المدني وتاريخ الكيانات الأهلية:

لن ادخل في بحث اكايمي حول مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته خاصة وقد تنوعت المدارس في توصيف مهماته بدءاً من روسو وصولاً الى المدرسة المادية، إلا أنني أود أن أشير إلى أن المجتمع المدني يمثل ساحة الصراع الحقيقية التي تنجذب إليها وتتفاعل فيها قوى التغيير من اجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة، عبر تجاوز الروابط البدائية، العائلية، العشائرية، القبلية، الأهلية، الدينية، الطائفية، باتجاه إقامة علاقات جديدة بين الأفراد والجماعات على أساس المصالح المشتركة والأيدولوجيات الجامعة بحيث تفرز خطاباً وطنياً واستراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من الضمانات لحقوق الإنسان.

هذا المفهوم - أي المجتمع المدني - اكتسب اليوم طابعاً عالمياً في ظل سياسة التكيف الهيكلي التي أدت الى تراجع دور دولة الرعاية وتشجيع الخصخصة والى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية (كما تسمى في الغرب) أو المنظمات الأهلية التطوعية (كما تسمى في البلدان العربية) أو القطاع الثالث (كما أطلقت التسمية في نادي روما في محاولة لتمييزه عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

أ - الهيئات الاهلية (نبذة تاريخية)

ان العمل الاهلي او القطاع الثالث كما تسميه منظمات الامم المتحدة، يحتل مساحة كبيرة من العمل الاجتماعي و الاقتصادي في البلدان المتطورة، ويشكل جزءاً عضواً فاعلاً في ديناميتها ومنظورها للتطوير المجتمعي وللتغيير الاجتماعي - السياسي، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك ١٠٤٠٠ مليون منظمة غير متوجهة للربح تقع في اطار هذا القطاع، ويصل رقم مواردها واصولها

١ - مرحلة الاستقلال:

منذ الاستقلال عام ١٩٤٢، لم توفق الحكومات المتعاقبة في بناء الدولة القادرة والعادلة وتأمين الانصهار الوطني لجميع اللبنانيين، فلقد برزت الشخصية الخاصة لكل طائفة من الطوائف اللبنانية، ومن ضمنها المؤسسات غير الحكومية، فجعلت هذه السياسة الطوائف هي الوحدات السياسية الواقعية الدستورية، التي تلعب دورها في الحياة السياسية، مما جعل الوحدات الطائفية هي العناصر المكونة للدولة اللبنانية، وليس المواطن اللبناني هو العامل الاساسي للدولة.

٢ - مرحلة الستينات:

ولقد حاولت الحقبة الشهابية في مطلع الستينات ان تبني دولة حديثة، على اساس من التخطيط الانمائي و اشراك المؤسسات الاهلية بذلك، الا ان هذه التجربة لم تحقق اهدافها. وفي نفس الفترة الزمنية التي تميزت بالنهوض القومي في المنطقة برزت فئات اجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية تجاوزت المفهوم الاحساني الاغاثي للعمل الاجتماعي الى روح التضامن والتعاون و اسست مجموعة من الهيئات غير الحكومية ترمي الى تعميق الوعي الاجتماعي والسعي الى بناء مجتمع العدالة والمساواة والحرية والمشاركة والانماء، الا انه كان هناك تفاوتاً واضحاً في التشكيل الجغرافي بين المناطق اللبنانية.

ان هذا التفاوت في عمر المؤسسات بين منطقة و اخرى يعبر عن واقع اجتماعي اقتصادي و يعكس سياسة عدم التوازن السائدة في حينه بين المناطق، و ان هذا الخلل البنيوي كان من بين الاسباب الرئيسية التي ادت الى المحنة التي بدأت في العام ١٩٧٥.

ب - دور بارز لمنظمات المجتمع المدني في منع تفكك المجتمع اللبناني خلال سنوات الحرب

في ظل الواقع التقسيمي الذي كان قائماً خلال الحرب بين المناطق اللبنانية، ساهمت الهيئات غير الحكومية وبنى المجتمع المدني في المحافظة على عدم تفكك المجتمع، فلقد استمر الناس في البقاء و لم تحدث مجاعات بالرغم من قساوة الحرب و استمرارها لسنوات طويلة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي شكلت الصورة النقيضة للواقع التقسيمي القائم، فكان التجاوز للذات وللانانية النموذج الساطع الذي تجلت فيه القيم الوطنية و الانسانية بأبهى وجوهها من خلال الطاقة العظيمة لهذا الشعب على البقاء و الاستمرار، و كانت عناصر المنظمات الانسانية ملح الارض و روح العطاء.

ففي ظل القتل و الدمار، لم تتوقف عملية البناء، فكان هناك دائماً من يرمم ما يستوجب ترميمه كالمستشفيات والمدارس و مؤسسات الرعاية و المساكن.... الخ.

ومن الامثلة على عملية البناء هذه ما هو ساطع، فقبل الحرب والاحتلال الإسرائيلي كان يوجد ٢٠ جمعية تعنى بالمعاقين و الآن يوجد حوالي ٨٠ جمعية، كما كان يوجد ٢٥٠ مستوصفاً و الآن يوجد ٨٦٠ مستوصفاً و مركزاً صحياً، بينها ٧٦٠ تابعة لهيئات غير الحكومية، بالاضافة الى ٤٠ جمعية حرفية قبل الحرب ارتفع عددها الى ٢٥٠.

١ دراسة لكامل مهنا حول دور الهيئات الاهلية في لبنان

لقد تحملت الهيئات غير الحكومية المسؤولية فأخذت العديد من المبادرات و بتعاون وثيق مع المجتمعات المحلية، فعملت بفاعلية كبيرة رغم ضآلة امكاناتها، فكانت خلال الحرب والاحتلال الإسرائيلي الجهة الصالحة في تحديد الاحتياجات المتزايدة، و الانخراط المباشر في مواجهة هذه الاحتياجات. و بتعاون وثيق مع القطاع العام و منظمات الامم المتحدة و باقي الهيئات الدولية.

لقد جسدت الهيئات الاهلية خلال هذه الفترة، بإستثناء قلة، استغلتها لغايات خاصة، الصورة النقيضة لواقع القتل والتدمير والتهدجير، فكانت تلبس الجراح، تقدم المساعدة، تتعاون فيما بينها، مما ادى الى إنشاء المزيد من المؤسسات في تلك الفترة العسيرة، كما عقدت فيما بينها عدة مؤتمرات تسيقية وتأسست شبكات تجمع فيما بين الجمعيات، والهدف دائماً الاهتمام والعناية بالآخرين. وان الحوار الذي جسده هذه الهيئات في المجتمع، والدور التاريخي الذي لعبته خلال سنوات المحنة، يرتبط بالمهمة الانسانية التي جسدها هذه الهيئات. تبين دراسة اجرتها «دار التنمية» في العام ١٩٩٥ بتكليف من تجمع الهيئات الاهلية التطوعية في لبنان و مجلس كنائس الشرق الاوسط. انه من أصل التسع منظمات المشمولة في البحث، هناك اثنتان تابعتان للكنيسة، واثنتان على صلة وثيقة بالمؤسسة الاسلامية الدينية، وواحدة فرع من منظمة اهلية دولية، واربعة منظمات مدنية، ان كل هذه المنظمات تقدم خدماتها من دون الاخذ بعين الاعتبار الانتماءات الدينية، العرقية او السياسية للمستفيدين.

ج - الهيئات الاهلية: من الطوارئ والاغاثة الى التنمية

يحدد بعض قيادي العمل الاهلي في لبنان، المساهمة السنوية للجمعيات الاهلية في الاقتصاد الوطني بحوالي ٢٠٠ مليون دولار اميركي دون احتساب الجهد البشري التطوعي، وان عدد العاملين في القطاع الاهلي يقارب الستة آلاف شخص، كما ان منظمة الصحة العالمية في تقريرها عن الوضع الصحي في لبنان، حددت مساهمة القطاع الاهلي في كلفة الصحة في لبنان بعشرة في المائة (١٠٪) من الاجمالي العام. وان وزير الصحة العامة في مشروعه حول اصلاح النظام الصحي يعتبر ان القطاع الاهلي يملك اليوم سبعمائة مركزاً صحياً من اصل ثمانمائة موجودة على الاراضي اللبنانية، و يعتبر ان التعاون مع القطاع الاهلي لتنفيذ البرامج الوقائية كان قد اثبت فاعليته، مما يعني اهمية تعزيز هذا التعاون و اعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مع مراكز المؤسسات الاهلية بادرة مهمة تستحق الدعم (النهار ١٩/٨/١٩٩٧).

في ظل استيعاب هذا التوجه، انطلقت الهيئات الاهلية في برامج وخطط و استراتيجيات للسنوات القادمة مع برامج متخصصة تعتمد على التوجه التالي:

١- مشاريع الخدمات:

صحية اجتماعية تأهيلية تربية تستوجب تأمين إكتفاء ذاتي من خلال مساهمات رمزية للأفراد والعائلات والمجتمع تحت شعار «خدمة افضل ولكن بكلفة اقل». Mieux mais moins cher.

٢- برامج تنموية:

التمكين من الانتقال من ذهنية الطوارئ والاغاثة والخدمات الى رحاب التنمية، والشراكة مع الناس و عبرهم وليس العمل لهم فقط،

بل معهم، انها عملية صعبة ومعقدة إلا انها التحدي الفعلي الذي يجب ان نواجهه.

ثانياً - القطاع الأهلي.. تجارب ميدانية في العمل المشترك: الحق في البقاء... الحق في التنمية:

ان العلاقة التي توثقت خلال المحنة بين هذه الهيئات لم تكن وليدة هذا الظرف بل هنالك محاولات عديدة في العمل المشترك او التنسيق بين الهيئات غير الحكومية، اذ توجد تجارب غنية، بادرت الى القيام بها قيادات وهيئات لها حضورها ودورها في ميدان العمل الاجتماعي.

ومن ضمن هذه التجارب ما هو مناطقي، او على صعيد الوطن، وهي تهدف الى تجميع الطاقات في سبيل ضم الجهود وتحديد المهام، وتجنب الازدواجية في العمل، وتطوير القدرات البشرية، وتفعيل دور المؤسسات غير الحكومية في المجتمع.

هذا بالإضافة الى تنسيقات وتجمعات اخرى، وبشكل خاص في إطار الهيئات النسائية والشبابية والثقافية والرياضية وغيرها ليس مجال بحثها هنا.

أ- إن ابرز المحاولات في العمل المشترك قد بدأ في الستينات حين بادرت الحركة الاجتماعية الى تنسيق العمل بين الهيئات غير الحكومية، فأنشأت التنسيق الاجتماعية المتخصصة ومنها:

١. هيئة تنسيق المستوصفات بتاريخ ٢١ آب ١٩٦٧.
 ٢. هيئة تنسيق الاندية وجمعيات البيئية في حزيران ١٩٦٧.
 ٣. هيئة تنسيق صيفيات مراكز محو الامية في ايار ١٩٦٨.
 ٤. هيئة تنسيق صيفيات الاولاد بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٦٤.
- بالاضافة الى هيئة رياض الاطفال، والتدريب الحر... الخ. ولقد شاركت في هذه الانشطة العديد من الهيئات الاهلية المعنية.

ب - المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية:

الذي يضم عشرات الهيئات الاهلية وله عدة نشاطات وأنشء بمبادرة من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان.

ج - لجنة التنسيق بين الجمعيات الأهلية:

وقد شملت حوالي ٢٥ جمعية وقامت بمبادرة من جمعية تنظيم الأسرة.

د - لجنة الطوارئ الصحية الاجتماعية:

التي انشئت خلال الغزو الإسرائيلي للبنان بالتعاون مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والمنظمات الدولية والتي اشرفت على المستشفيات الميدانية والمراكز الصحية والمستوصفات وجهاز الدفاع المدني في العام ١٩٨٢ بمبادرة من مؤسسة «عامل» والهيئات الصديقة الأخرى.

هـ - لجنة الطوارئ الصحية والاجتماعية:

التي انشئت خلال حرب الجبل والضاحية الجنوبية عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٤ وبالتعاون مع هيئة انماء الضاحية.

و- ملتقى الهيئات الحكومية اللبنانية والأجنبية في سبيل التعاون والإنماء وتبادل التجارب خلال الفترة الواقعة بين الاعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨، ومؤتمرات الملتقى كانت تتم في لارنكا قبرص.

ز- وتتويجاً لسنوات طويلة من العمل المضني تم إنشاء إطارين أساسيين يضمن أبرز الهيئات الأهلية الاجتماعية الفاعلة في لبنان والذين تأسسوا في السنوات الاخيرة:

- ١- ملتقى الهيئات الإنسانية: والذي يضم ١٢ هيئة.
- ٢- تجمع الهيئات الأهلية الطوعية في لبنان: والذي يضم ١٤ جمعية لبنانية. وهو يعني مجموعة من الجمعيات التي لها أكثر من نشاط في أكثر من منطقة جغرافية.
- يضاف الى هذين التجمعين قطاعات أساسية غير حكومية: المؤسسات غير الحكومية العاملة في لبنان والتي لم تنسب الى احد هذين التجمعين:
- ١- الهيئات والمجالس الثقافية.
- ٢- الهيئات والمجالس النسائية واهمها المجلس النسائي اللبناني الذي يضم حوالي ١٥٢ جمعية.
- ٣- تجمعات الشبيبة والأندية.
- ٤- النقابات والإتحادات.
- ٥- مؤسسات التعليم العالي والجامعي.
- ٦- جمعيات حقوق الأنسان وحركات اللاعنف.
- ٧- البلديات.
- ٨- الهيئات الدولية غير الحكومية.
- ٩- اتحادات و هيئات المعاقين.
- ١٠- الجمعيات التي تهتم بالشؤون البيئية... الخ
- ١١- الهيئات التي تعنى بالطفولة.

ثالثاً - نظام الحماية الاجتماعية ودور وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد تضمنت وثيقة اتفاق الطائف بعض النصوص التي يمكن أن تشكل قاعدة للانطلاق في نظام سياسي اقتصادي جديد (هيئة إلغاء الطائفية السياسية، الإنماء المتوازن..) وبالتالي تذهب إلى أبعد من معالجة المشاكل الناجمة مباشرة عن الحرب لتعالج الاختلالات البنيوية التي كانت موجودة قبل الحرب. لكن مجريات الأمور في التسعينات سارت في اتجاه إعادة تجديد النظام القديم: نظام الطائفية السياسية المسلح برؤية اقتصادية متطرفة في ليبراليتها ومسقطه لأي بعد اجتماعي. والنتيجة كانت كما هو واضح للعيان تعميق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع دائرتي البطالة والهجرة ومزيداً من التفسخ لا بل الانقسامات الاجتماعية. فكيف جاء العمل الاجتماعي في هذا الإطار؟

اللافت بداية هو أن الإنفاق العام الاجتماعي زاد حجمه في هذه المرحلة لكن فعاليته تدنت بشكل ملحوظ بسبب المحاصصة بين أطراف السلطة والمتصاحبة مع هامش كبير من الهدر والفساد في إنفاق المال العام. وهنا يمكن التوقف بشكل خاص عند الملاحظات التالية:

❖ ان نظام الحماية الاجتماعية الرسمية / النظامية في شقه الحكومي وشقه المختلط (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

رابطاً - الخلاصة هنا يمكن ايجازها بالملاحظات التالية:

- ١- أنه لم يكن لدى السلطات اللبنانية المسؤولة في أي وقت من الأوقات سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة.
- ٢- أن التدخلات الرسمية / الحكومية في المجال الاجتماعي يمكن اعتبارها متممة لتدخلات القطاعين الخاص والأهلي وليس العكس.
- ٣- إن آليات الحماية الاجتماعية (بشقيها الحكومي والأهلي) هي في الغالب آليات مكلفة وغير فعالة.
- ٤- إن تدخلات القطاع الأهلي في المجال الاجتماعي يغلب عليها الطابع الفئوي.
- ٥- وهذا الأهم أن العمل الاجتماعي (بشقيه الحكومي والأهلي) لا يزال يغلب عليه الطابع التقليدي (اسعاف، اغاثة، رعاية) ولا يواكب متطلبات التنمية الاجتماعية كما يطرحها مفهوم التنمية البشرية المستدامة وكما تناولتها المؤتمرات العالمية لا سيما مؤتمر القمة الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن ١٩٩٥ والتي يمكن تلخيصها بأربعة بنود رئيسية تشكل مجتمعة نهجاً متكاملًا في التنمية الاجتماعية وهي:
 - ❖ مكافحة الفقر
 - ❖ مكافحة البطالة وتأمين فرص العمل المنتج.
 - ❖ تحقيق الاندماج الاجتماعي
 - ❖ مشاركة المستهدفين في اتخاذ القرارات المتعلقة بأوضاعهم وفي تنفيذ ومتابعة هذه القرارات.

خامساً - المعالم الرئيسية لإستراتيجية عمل القطاع الأهلي في مجال التنمية الاجتماعية

- تحديد هذه المعالم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أمور رئيسية هي:
- ١- الظروف الخاصة بلبنان ولا سيما طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المسؤول الرئيسي عن معظم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها هذا البلد لا سيما مسألة الاندماج الاجتماعي.
 - ٢- أبعاد التنمية الاجتماعية كما تظهر من خلال مفهوم التنمية البشرية المستدامة. أي كون التنمية هي بالدرجة الأولى توسيع لخيارات البشر، وبالتالي هي في أن معاً تنمية للبشر وبواسطة البشر ومن أجل البشر مع ما يحمله ذلك من أبعاد للتنمية وفي مقدمتها التمكين، المشاركة، الإنصاف، الاستدامة... الخ.
 - ٣- مقتضيات العولة المتطرفة في لبيراليتها وما تفرضه من ضغوطات لتخلي الدولة عن معظم الواجبات التي كانت لها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- في ضوء هذه الاعتبارات يمكن تحديد المعالم الرئيسية لإستراتيجية عمل القطاع الأهلي في مجال التنمية الاجتماعية على النحو التالي: لا يمكن للقطاع الأهلي أن يحل بشكل عام محل الدولة والقطاع الخاص في تولي الشؤون الاجتماعية للمواطنين وبشكل خاص في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية: التعليم والصحة وتأمين فرص عمل ومكافحة الفقر وحتى في مجال الرعاية الاجتماعية.

- بقي بعيداً كل البعد عن مواصفات الأنظمة الحديثة للحماية الاجتماعية فالإلى جانب تعدد واختلاف الأطراف المعنية وأنظمة الانتساب ومساهمة المستفيدين وأنواع التقديمات ونسب التغطية يترك النظام المذكور أكثرية السكان دون أي حماية ويبقى مخاطر اجتماعية عديدة إما دون تغطية أو يغطيها بشكل جزئي وهذا النظام بالرغم من كلفته الباهظة فهو قليل الفعالية.
- ❖ أما آليات الحماية الاجتماعية غير النظامية (وهي التي تتوجه من حيث المبدأ إلى فئات غير مشمولة بالآليات النظامية وفي الوقت نفسه غير قادرة على تحمل تكاليف الخدمات التي تحتاجها) والتي تمول وتدار من قبل مؤسسات حكومية (وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة) أو أهلية (هيئات ومنظمات غير حكومية) أو الاثنين معاً. هذه الآليات هي أقرب لأن تكون آليات للمساعدة الاجتماعية.
 - ❖ فيما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية تحديداً فلا يزال يطغى على مهامها (التي حددها القانون والتي تقوم بها فعلاً) الطابع الرعائي لفئات محددة من السكان وهي الفئات المعروفة بالفئات الضعيفة أو الأكثر تعرضاً: الأيتام، الأطفال، الرضع، المسنون، المنحرفون، المعوقون. ويتصف أداء الوزارة في المجال الرعائي بشكل عام بالضعف من وجوه كثيرة:
 - ❖ خلل في وصول الخدمة إلى مستحقيها. تفاوت في الرعاية حسب فئات المسعفين وعدم الوضوح في عملية الاستهداف وخلل في التوزيع الجغرافي لنشاط الوزارة وتدني مستوى نوعية وجودة الخدمة التي تقدمها ازدواجية في تقديم الخدمة مع أطراف حكومية أخرى، وخارج النشاط الرعائي فإن نشاط الوزارة يقتصر على مساهمتها في تصميم وتنفيذ مجموعة من المشاريع «التنموية» الصغيرة في الوسط الريفي عموماً والتي تدخل في إطار التنمية المحلية وبعض نشاطات التدريب والدراسات التي تتناول أوضاع السكان بشكل عام.
 - ❖ أما فيما يتعلق بالقطاع الأهلي فيمكن إيراد الملاحظات التالية بخصوصه:
 - ❖ أن حجم الموارد المالية قد انخفض نسبياً عن المستوى الذي كان عليه من قبل الحرب.
 - ❖ إن المجالات التي يعطيها نشاط الجمعيات غير الحكومية هي تقريباً نفسها المجالات التي يغطيها نشاط وزارة الشؤون الاجتماعية: العناية الصحية، التعليم، محو الأمية، رعاية الفئات الضعيفة، التأهيل والتدريب المهني مع التركيز بشكل خاص على مجالي الصحة والتعليم.
 - ❖ إن حجم الموارد المالية لهذا القطاع يفوق بأكثر من خمسة أضعاف حجم موارد وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - ❖ إن القطاع الأهلي أضاف في السنوات الأخيرة إلى نشاطاته نشاط «الأقراض الصغيرة» للفقراء بشكل عام وللنساء منهم بشكل خاص.
 - ❖ بالرغم من ندرة، إن لم يكن غياب، المعطيات الإحصائية حول المستوى النوعي للخدمات التي يقدمها القطاع وأعداد المستفيدين منها، فيمكن القول من هنالك تفاوتاً في نوعية الخدمة المقدمة حسب الجهة المقدمة لها كما أن المستفيدين لا يزال أقل بشكل واضح من عدد المحتاجين إضافة إلى قنوية الكثير من المنظمات المعنية.

هذا التوجه الاستراتيجي لا يعني أن يتخلى القطاع الأهلي في لبنان بين عشية وضحاها عن النشاطات التي يقوم بها في الوقت الحاضر خصوصاً وأن هذا البلد يعيش مرحلة من عدم الاستقرار ومن تدهور في امكانات وموارد الدولة ويترتب على ذلك جملة من الأمور أهمها: أن يلعب القطاع الأهلي (الهيئات والمنظمات غير الحكومية) دور حلقة الوصل بين السلطات بمختلف مستوياتها والمواطنين في تصميم الخطط والبرامج في مجال التنمية البشرية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وبالإضافة إلى ذلك أن يتركز عمل هذه الهيئات في مجالين رئيسيين:

الأول: مجال توعية المواطنين على حقوقهم في التنمية وفي مقدمها الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتناول مختلف جوانب حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مراقبة تنفيذ هذه القرارات بما في ذلك الحق في المساءلة والمحاسبة.

الثاني: ويكتسب أهمية بالغة في الإطار اللبناني، وهو التركيز على العمل في حقل الاندماج الاجتماعي بمعناه الواسع الذي لا يقتصر على الاهتمام بهموم ومشاكل الفئات الاجتماعية الخاصة (نساء، شباب، أطفال، مسنون، معوقون... الخ) وإنما خصوصاً تصميم وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بمعالجة أسباب الانقسامات العمودية في المجتمع اللبناني وبشكل منها الانقسامات الطائفية: التربية على المواطنة وتعزيز سبل الاتصال والتواصل بين الجماعات وتبادل الخبرات والتجارب والهواجس فيما بينها بما يزيل الأفكار المسبقة عن الآخر.. الخ.

سادساً - بلورة رؤية اجتماعية تنموية على الصعيد المباشر وعلى المدى الطويل

١- على المدى المباشر:

وضع خطة إصلاح اقتصادية اجتماعية، تتضمن المحاور التالية:

أولاً: على المستوى الاقتصادي المباشر:

- توفير خطة تؤمن ازدهاراً اقتصادياً يؤدي إلى خلق فرص عمل ويخفض نسبة البطالة، وليس كما حصل من نمو اقتصادي في فترة التسعينات من القرن الماضي حيث اعتمد التوظيف في العقارات وفي سندات الخزينة والنشاطات الربعية، بل نمو اقتصادي يوفر إنتاجية زراعية صناعية بشكل أساسي بالإضافة إلى بعض الخدمات التي تؤمن فرصاً للعمل.

- تأمين مستوى لائق للأجور للعامل توفر الحد الأدنى من العيش الكريم.

- توزيع عادل للدخل الوطني الناتج عن الدخل الاقتصادي.

- إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي الذي يركز بشكل أساسي على ذوي الدخل المحدود، والاستفادة من تجارب بعض الدول التي تشبه أوضاعها وضع لبنان، باعتماد سياسة ضريبية تركز على الضرائب المباشرة والضريبة التصاعدية على الدخل.

ثانياً: محور تأمين الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة):

أ - الصحة: التركيز على نقطتين:

1. توحيد أنظمة الضمان الاجتماعي وتعميمها على كل الناس.
2. تطبيق قانون ضمان الشيخوخة الذي أقر منذ سنتين.

ب - التعليم:

١. تأمين إلزامية التعليم للتعليم الأساسي حتى سن الثانية عشر ومجانته.

٢. تعزيز دور المدرسة الرسمية في ظل التفاوتات بين التعليم الخاص والرسمي.

ثالثاً: تأمين شبكات الأمان الاجتماعي: برامج القضاء على الفقر إدخال مجموعة من الإجراءات منها:

- تعزيز القروض الميسرة.

- تكثيف دورات التأهيل والتدريب للطاقات البشرية.

- تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME).

- تنمية المناطق الريفية من خلال تعزيز البنية التحتية وخلق فرص عمل، إذ أنه في ظل الفوارق بين الريف والمدينة، تبرز الحاجة لوضع إستراتيجية للتنمية، عبر «إطلاق برنامج تنمية ريفية متكاملة»، يهدف إلى خلق اقتصاديات محلية مستدامة من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية التنموية وتعزيز المشاركة المحلية في عملية التنمية بهدف تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة على عاتقها مستقبلاً في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً، أي مأسسة المشاركة المحلية من خلال تشكيل لجان تمثل السكان بما يضمن التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى المشاركة النسوية، فالتنمية الريفية لا تتحقق إلا بمشاركة السكان أنفسهم، إذ أن فعالية المواطنين ضرورية لتفعيل التنمية باعتبارها عملية تهدف إلى توسيع خيارات الناس وتمكينهم من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاهيتهم بما يسجّم مع طموحاتهم وتطلعاتهم.

وفي سبيل تقريب الأطر التقريرية من الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والمناطقية، نقترح إنشاء «هيئة التنمية المناطقية» على كامل الأراضي اللبنانية، تستند إلى القطب المدني الذي يشكل محورها الحيوي (المنطقة الوسطى حول بيروت، الشمال حول طرابلس، الجنوب حول النبطية والبقاع حول زحلة وشتورة... الخ) على أن تحوز هذه المجالس استقلالية إدارية ومالية ويضم مجلس إدارتها ممثلين محليين منتخبين وممثلين عن التجمعات المهنية المحلية بالإضافة إلى موظفين من الوزارات المعنية. وإن إنشاءها يسمح بإحلالها محل عدد من المجالس والصناديق ذات الطابع الطائفي. كذلك إنشاء «مناطق العناية البيئية» والتي تمثل أطراً للتنمية، صديقة للطبيعة وتشكل بالتشارك بين بلديات تقع أراضيها كلياً أو جزئياً ضمن حدود المنطقة. تحوز «منطقة العناية البيئية» على شخصية اعتبارية مستقلة وتضم فرقاً فنية متخصصة في مجالات النشاط القائمة ضمنها (الزراعة، البيئة، السكن، الغابات، تربية المواشي، السياحة... الخ) وتعمل بوكالة من البلديات ويحق لها أن تتلقى الهبات والمساعدات الخارجية.

سابعاً - خاتمة:

اننا مع بدء الالفية الجديدة، وفي ظل العولمة وسياسة اقتصاد السوق حيث يزداد الاغنياء غنى، والفقراء فقراً، يزداد القلق يوماً بعد يوم، في ظروف تلوح فيها بوادر مرحلة جديدة، لا بد فيها من مواجهة المستقبل وتحدياته بدروس الماضي وصعابه.

لذا يتوجب علينا ان تكون نظرتنا السياسية-الاقتصادية والاجتماعية نظرة استراتيجية لها بعد تاريخي وزمني وليس نظرة تحكمها الازمة الحالية الضاغطة والسعي نحو الحلول الجاهزة والسريعة. لا بل العمل على تكوين رؤية وطنية شاملة ومحفزة، رؤية للبنان بعد

عشرين سنة او ثلاثين سنة، وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل وليس مرة اخرى مجرد قائمة من المشاريع العامة والتوجهات العامة والتمنيات العامة، سرعان ما نتخلى عنها او نعجز عن تنفيذها. على ان ترتكز هذه الرؤية، على تأمين الحقوق الاساسية للمواطن، والتي هي حقوق نابعة من انسانية الانسان. وان يكون الهدف هو تمكين الناس من التمتع بحقوقهم هذه، وذلك بالاستقلال عن الخيارات السياسية والثقافية للناس، وعن قدراتهم الاقتصادية. ومن هذا المنظور نرى انه يجب اعادة النظر في السياسات الظرفية المتداولة حتى الآن، وضرورة اعادة النظر في طريقة التفكير والاداء، ومن ثم الى تطوير ثقافة الحوار والتعاون، وتحديد القيم الاخلاقية في المجتمع. وفي سبيل ذلك رأيت الى العمل على تحقيق الاهداف التالية:

١. صياغة ثقافة حوارية على قاعدة التسامح واحترام الحقيقة.
٢. صياغة ثقافة تقوم على الاعتراف بالآخر ورفض العنف.
٣. إقامة نظام اقتصادي عادل.
٤. الحقوق المتساوية لكافة المواطنين.
٥. المشاركة الفعلية للمرأة وتمتية القدرات الذاتية للشباب وتوسيع افق الثقافة لديهم.
٦. التفاعل الايجابي بين فئات المجتمع.
٧. الانفتاح الايجابي داخلاً وخارجاً في ظل تقوية المجتمع المدني وتنظيمه وإغناء مؤسساته وتبئة طاقاته، وتقوية الدولة، لكن الدولة العادلة النازمة لعلاقات المجتمع والموازنة لقواه. وردم الهوة بين المجتمع والدولة ومصالحهم بحيث تكون الدولة في خدمة المجتمع ويمثل المجتمع في الدولة.

صيف لبنان يودّع الحرائق ويستقبل طوافات «سيكورسكاى»

يبدو أن موسم صيف ٢٠٠٩ سيكون «أخضراً بامتياز» مبدأً هاجس الحرائق التي فعلت فعلها طوال مواسم الصيف المتلاحقة. فلبنان استلم طوافات «سيكورسكاى» (Sikorsky) المخصصة لمكافحة الحرائق. وقد نجح لبنان في شراء الطوافات بفضل المبادرة التي قامت بها جمعية «أخضر دايم» بإشراف وزارة الداخلية والبلديات.



وقد شرح رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود في حديث إلى «وكالة الانباء المركزية»، فكرة إنشاء جمعية «أخضر دايم»، وقال: بعد موجة الحرائق المأسوية التي اجتاحت لبنان خلال الصيف الماضي وقضت على مساحات حرجية قيّمة، ولد لدينا شعور بضرورة التحرك سريعاً لدرء أخطار الحرائق عن بيئة لبنان وثرواته الحرجية، وقد شعرنا بأن المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل على المجتمع المدني ان يقوم بدوره بمبادرة إنقاذية لأن ما نخسره سنوياً من مساحات حرجية من الصعب تعويضها. من هنا برزت الحاجة الماسية إلى وجود طوافات معدة لمكافحة الحرائق لتتمكن فرق الدفاع المدني من التدخل السريع ومنع امتداد الحرائق.

أضاف: في ضوء ذلك، بادرت إلى طرح فكرة إنشاء جمعية تضم ممثلين من المجتمع المدني تقوم بجمع تبرعات لشراء الطوافات بالتعاون مع وزارة الداخلية. وتبنى الوزير زياد بارود الفكرة فبادر سريعاً إلى تأسيس جمعية «أخضر دايم» بتاريخ ٢٠-١٠-٢٠٠٨ وترأست مجلس إدارتها، وتولى السيد فادي فواز منصب نائب الرئيس. وضمّ مجلس الادارة الاعضاء السادة: طلال المقدسي، فيليب أبي عقل، باسكال شويري سعد، أنطوان الشويري، سوسن بو فخرالدين، العميد درويش حبيقة، فادي صعب، صلاح عسيان، ونديم القصار.

وعن سرعة تجاوب الوزير بارود مع هذا الطرح، نوّه عبود بأداء الوزير زياد بارود وفعاليته «الذي لولا اندفاعه والتزامه لما تمكنا من تحقيق هذا الانجاز اليوم»، وقال: لقد أسقط الوزير بارود كل الإعتبارات البيروقراطية والإدارية وركز على الهدف المرجو من إنشاء هذه الجمعية، وعمل على تحقيقه بكل شفافية وفعالية. وعن كيفية تمويل هذا المشروع الضخم والمكلف، قال: طرحنا

أفكاراً عدة حول طريقة جمع التبرعات إلا أننا وجدنا أن الطريقة الأسرع هي جمع التبرعات عبر الاتصال المباشر برجال أعمال وهيئات اقتصادية ومصارف، وخصوصاً أن هدفنا كان شراء الطوافات قبل حلول موسم الصيف المقبل تجنباً لمعاودة موسم الحرائق الذي يضرب لبنان في كل صيف. ولمسنا تجاوباً لدى الجميع لما يمثله هذا الموضوع من أهمية لدى اللبنانيين كافة. واستطاعت الجمعية أن تجمع تبرعات بما يفوق الـ ١٥ مليون دولار، إذ تبرّع النائب سعد الحريري بـ ٨ ملايين دولار، كما تبرّعت جمعية المصارف ورجال أعمال والهيئات الاقتصادية وشركات مختلفة.

أما عن كيفية شراء الطوافات، فقال عبود: لتأمين الشفافية المطلوبة، كلفنا لجنة مختصة لتولي عملية الشراء، حيث وُضع دفتر شروط مفصل، واستدرجت عروض من جانب ٢١ شركة مختصة، وقد رسا العرض على Passport Trading group التي تمثل Absolute Fire Solutions، حيث تم شراء ثلاث طوافات «سيكورسكاى» من خلالها، وقطع تبادل إضافة إلى عقد تدريب الطيارين والفنيين اللبنانيين، وذلك بعدما قامت لجنة فنية مشتركة مختصة مؤلفة من سلاح الطيران في الجيش اللبناني وشركة Bureau Veritas العالمية بدرس العرض والكشف الميداني على الطائرات والموافقة على شهادة قبول الطوافات وصلاحتها. أضاف: وبالفعل تمكنا من شراء ثلاث طوافات لصالح وزارة الداخلية. ويمتاز هذا النوع من الطوافة بقدرته على رمي المياه بطريقة مركزة ومكثفة على بقعة النار المستهدفة، وهو مجهز بحامل مياه في أسفل الطوافة يتسع لحدود ٤٠٠٠ لتر.

ورأى عبود رداً على سؤال أن «هذه التجربة أثبتت بما لا يقبل الجدل، أنه حين تتوافر الإرادة الحقيقية والتعاون الصحيح بين المجتمع المدني والقطاع العام والخاص، نستطيع تحقيق إنجازات حقيقية على الصعيد الوطني. وإن اللبناني يستطيع بالفعل أن يقوم بتجارب رائدة وشفافة».

وإذ أمل في أن «تساهم هذه الطوافات في إيقاف الحرائق المتتلة في لبنان، وأن يكون فصل الصيف هذه السنة آمناً وغابات لبنان بمنأى عن الحرائق المدمّرة»، قال «إننا ما زلنا في صدد متابعة جمع التبرعات لشراء ٥٠ عربة إطفاء مجهزة لمكافحة حرائق الغابات»، ودعا «كل المجتمع المدني الى التبرّع لنصل الى تحصين لبنان وتزويده بعدة العمل الضرورية لحماية ثروته البيئية». وتجدر الإشارة هنا الى ان لبنان استلم هذه الطوافات في حزيران الفائت.